النظم السياسية العربية

المرحلة الثانية
القسم الثاني
المحاضرة الرابعة

أعداد
أ.م.د ناظم نواف إبراهيم
قسم النظم السياسية
والسياسات العامة

العراق – بغداد
2020 - 2019

المحاضرة الرابعة
السمات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي

اولا: البنية السياسية : المكونات الدينية والثقافية والاجتماعية لدول الخليج أسهمت جليا في بلورة شكل الأنظمة السياسية في الخليج العربي، وجعلتها تختلف عن بقية الدول العربية. حتى إن هناك أنظمة سياسية عربية تتشابه في شكلها مع الأنظمة السياسية في الخليج، كالأردن والمغرب على سبيل المثال، إلا أن طبيعة علاقة المجتمع بالنظام السياسي تختلف اختلافا كليا عما هو عليه في الخليج العربي. ففي الأردن والمغرب هناك حياة نيابية وعمل حزبي متاح، فتوجد أحزاب سياسية، ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني.
كما أن تشكيلة الحكومة في الأنظمة الملكية العربية (الأردن والمغرب) تختلف عما هي عليه في الخليج، إذ تخلو الحكومتان الأردنية والمغربية من وزراء ينتمون للأسر الحاكمة، بعكس ما هو معمول به في الخليج.
وكذلك الحال بالنسبة لوراثة العرش، فالعرش في الأردن والمغرب مآله عرفا ونظاما إلى الابن البكر، ويكاد يكون هذا الأمر محسوما ولا يشكل هاجسا أو قلقا لفئات المجتمع هناك. بينما في دول الخليج العرش متاح عرفا ونظاما لطائفة واسعة من أبناء الأسرة الحاكمة، والمسألة ليست ضبابية وحسب؛ بل تعد أحد أسباب القلق المزمن في منطقة الخليج، وتستغل غالبا كورقة ضغط من قبل خصوم الأنظمة الخليجية. ويشبه أسلوب الأسرتين الملكيتين في المغرب والأردن في التعاطي مع الشأن السياسي والاجتماعي أسلوب الأسر المالكة الأوروبية، فبالرغم من أن ليس هناك ديمقراطية حقيقية في هذين البلدين إلا أن هناك شعورا بالخجل من ممارسة السياسة بشكل مباشر، وغالبا ما يكون التأثير الملكي غير ظاهر وغير مباشر. إلا أن الأنظمة الملكية العربية تشترك مع الأنظمة الملكية الخليجية في محاور جوهرية كثيرة، ومن أبرزها غياب الديمقراطية الحقيقية.

لكن كما ذكرت تختلف في التعاطي، الذي تكوّن بسبب الاختلاف في النظرة للسلطة نفسها وللمجتمع والدولة والأرض والمقدرات. وهذا ما يعرف بـ"الثقافة السياسية"، فالثقافة السياسية للأنظمة السياسية في الخليج تكونت بفعل الموروث الاجتماعي والديني. وليس جديدا عندما نقول إن أربع دول من دول الخليج الست تحكمها أسر من منطقة نجد قلب الجزيرة العربية، ذات النمط الاجتماعي الأبوي، وهذا النمط الاجتماعي هو الأكثر حضورا في المشهد السياسي الخليجي وإلى يومنا هذا، وبدون مبالغة نستطيع أن نقول إن العامل الاجتماعي كان أكثر تأثيرا في المشهد السياسي من العامل الديني. والمتأمل حال الدول الخليجية يجد أنها وخلال العقود الماضية تطورت تنمويا وعمرانيا واقتصاديا واجتماعيا، لكن العلاقة بين الحاكم والمحكوم بقيت كما هي. وليس سرا أن جهاز الدولة في الخليج عمل على تكريس النظام الاجتماعي الأبوي وتقديم النظام السياسي بصورة "الاجتماعي"، كما حافظت الدولة في الخليج على البنية العصبوية للمجتمع مقابل التحفظ في دفعه نحو المجتمع المدني.وقد أسهم النفط في تكريس هذا الواقع. وبفعل نمو المجتمعات الخليجية وتطورها وازدياد وعيها وثورة الاتصال والمعلومات تفككت كثير من المفاهيم السياسية التقليدية غير أن الآلة الإعلامية الرسمية حرصت على تقديم البنية السياسية بطابع اجتماعي.

الذي أريد أن أقوله هنا هو إن تحديث البنية السياسية في دول مجلس التعاون - ولو على المستوى الإداري على الأقل وهو الأقل كلفة - سيعتبر مؤشرا على الشروع في تحديث البنية السياسية وتقليص الفجوة بين المجتمع والدولة في الخليج.

ثانيا : البنية الاقتصادية : لدى دول مجلس التعاون الخليجي الست فرصة تاريخية للاستفادة من العوائد النفطية في ضوء بقاء أسعار النفط مرتفعة لفترة غير قصيرة؛ الأمر الذي يتجلى في ضخامة الثروات السيادية للمنظومة الخليجية. والإشارة هنا إلى توظيف الإمكانيات بقصد التنويع في الاقتصادات بعيدًا عن القطاع النفطي.

حاليًا يشكّل القطاع النفطي نحو نصف وتحديدًا 49 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي عدا الأهمية النسبية بالنسبة لإيرادات الخزانة والتصدير. لكن من شأن تقليص الاعتماد على القطاع النفطي إخراج الاقتصادات من تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية. المعروف أن النفط سلعة استراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمّة تشمل، ولا تقتصر على، مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة.

تعتبر الكويت الأكثر اعتمادًا بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي والذي يشكّل 91% من دخل الخزانة و90% من الصادرات و45% من الناتج المحلي الإجمالي. التأخر النسبي للكويت عن بقية دول مجلس التعاون بخصوص التنويع يعود لأسباب تشمل الخلاف المستمر بين مجلس النواب المنتخب والحكومة المعينة حول الأولويات الاقتصادية.

في المقابل، تعتبر البحرين الأقل اعتمادًا على القطاع النفطي، والذي بدوره يمثل 86% من إيرادات الخزانة ونحو ربع الناتج المحلي. لأسباب تشمل محدودية الثروات النفطية، لجأت البحرين لخيار التنويع الاقتصادي منذ السبعينات عبر الاستثمار في القطاع الصناعي مثل تشييد مصنع للألومنيوم.

أن قطاع الخدمات يشكّل 24% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، أي الأفضل خليجيًا. تقليديًا، تميز الاقتصاد البحريني بتطوير قطاع الخدمات المالية بما في ذلك التأمين مستفيدًا من مواطن القوة في المجتمع وتحديدًا الثروة البشرية. وربما خسر الاقتصاد البحريني جانبًا من تميزه بسبب البطء في معالجة أسباب وتداعيات الاحتجاجات التي اندلعت مطلع 2011؛ وهو الأمر الذي أفسح المجال لاقتصادات إقليمية منافسة للاستفادة من الوضع.

وتأتي عُمان بعد البحرين من حيث التنويع الاقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدةً من العامل الجغرافي للسلطنة كما هي الحال مع صحار القريبة من دبي. كما تشمل مواطن القوة في اقتصاد السلطنة قطاعات مثل الزراعة والصيد البحري والسياحة.

ثالثا : البنية الاجتماعية : لعل البنية الاجتماعية وماتعانيه من تفشي القيم الاستهلاكية الروح الاتكالية وماتعانيه من خلل سكاني يتفاقم ـ اضافة الى ماتعانيه من واد اجتماعي للمراة ونظرة عنصرية او دونية لبعض فئات المجتمع ، تشير الى ضعف البنية الاجتماعية وتحدمن قدرة المجتمع على التفاعل الايجابي والعمل المشترك بين جميع المواطنين ، من اجل تامين المصير وتاكد حق الجميع في المشاركة السياسية ، الفعالة كما ان الخلل السكاني بدلا من ان يتم اصلاحه قد تفاقم واصبحت قوة العمل المواطنة في جميع دول المنطقة في نهاية تسعينيات القرت العشرين اقل من نسبتها في بداية ثمانينيات ذلك القرن .

رابعا: البنية الجيوسياسية :

تتشارك الدُّول الواقعة في منطقة الخليج العربي بوجهات نظر سياسية وثقافية مماثلة، فجميعها تستند إلى تعاليم الإسلام والثقافة العربية، لذلك تم تأسيس منظمة حكومية دولية عام 1981م، تُدعى مجلس التعاون الخليجي مقرُها في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية كما ذكرناه سلفا، وهدفه تعزيز التعاون بين دول الخليج العربي من الناحية الاقتصادية، والعلمية، والتجارية، إذ تُقدر الثروة التي تُنتجها هذه الدول حوالي 273 مليار دولار، وهي من أعضاء منظمة أوبك. وقد شجع تقرير منتدى الاقتصادي العالمي دول مجلس التعاون الخليجي على دعم المزيد من الاستثمار، وعدم التركيز على النفط في اقتصادها، بل التركيز على تعليم شعوبها، بالإضافة إلى أهداف سياسية تضمن تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

يضُم مجلس التعاون الخليجي ستة أعضاء، وهي:

البحرين: تُعتبر البحرين أصغر دول الخليج العربي من حيث عدد السكان، فقد بلغ عددهم عام 2017م حوالي 1,442,659 نسمة، حيث يعيشون ضمن مساحة تُقدر ب 760 كيلومتر مربع، إلا أنها تمتلك عِدّة موارد طبيعية، وهي: النفط، والغاز الطبيعي، والأسماك، واللؤلؤ.

الكويت: مساحة الكويت تُقدر بـ 17,820 كيلومتر مربع، ويعيش فيها حوالي 2,589,000 نسمة حسب إحصائيات عام 2005م، ويتبع لها 8 جُزر، منها: جزيرة فيلكا، وبوبيان، ومسكان، وعوهة، والوربة، وأم المرادم، وأم النامي، والقروح، إلا أن الكويت لا تحتوي على أنهار أو بحيرات دائمة، فهي عبارة عن صحراء مُسطحة.

عُمان: مساحة عُمان تُقدر بـ 309,500 كيلومتر مربع، ويقطُنها حوالي 3,355,262 نسمة، وتتشارك عُمان في شبه جزيرة المسندم مع الإمارت، والتي تتميز بوفرة التلال والجبال المنخفضة فيها.

قطر: قطر لها حدود برية من جهة واحدة فقط، وذلك مع المملكة العربية السعودية، لذلك تُعتبر شبه جزيرة، ويُعتبر القطريون البالغ عددهم 2,74 مليون عام 2019م من أغنى الأفراد، وذلك لأنها تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وذلك بعد أن كانت تعتمد على صيد اللؤلؤ والتجارة البحرية قديماً.

المملكة العربية السعودية: الدين، والقبلية، والثروة، هي أهم ما يرتبط بذكر السعودية التي تحتل مُعظم مساحة شبه الجزيرة العربية البالغة 2,149,690 كيلومتر مربع، وتوجد فيها مدن إسلامية مُقدسة وهي: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وقد امتلكت السعودية الثروة النفطية منذ الستينات.

الإمارات العربية المُتحدة: مساحتها تبلُغ 83,600 كيلومتر مربع توجد سبعة إمارات تُشكل الإمارات العربية المُتحدة، والتي يحكُم كل منها أمير يستلم الحكم بشكل وراثي، أما عدد سُكانها فيبلغ 9,68 مليون نسمة عام 2019م، حيث يعيش مُعظمهم في إمارة دبي، بالرغم من أن عاصمتها هي أبوظبي.